

## لماذا لا يتعلم التونسيون من اللبنانيين؟



لصدام بين تونس والجهات الدولية المانحة، وخاصة صندوق النقد الدولي الذي يضع خطوطاً حمراء أمام الحكومة التونسية من أجل تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية العاجلة واعتماد طريق يقوم على التقشف وتقليص الدعم والتوقف عن تسييس إدارة الأزمة الاقتصادية. وتقف الحكومة حالياً في وضع صعب، فهي من ناحية مقتنعة بصواب مقاربة صندوق النقد خاصة ما تعلق بتوظيف القروض في الاستثمار وخلق مواطن العمل، وضرورة إصلاح المؤسسات الحكومية والتوقف عن ضخ الأموال على مؤسسات فاسدة، ومن ناحية ثانية تقف حكومة المشيشي في مواجهة الاتحاد العام التونسي للشغل (أكبر منظمة نقابية) الذي يفكر فقط في تحسين شروط عيش المنتسبين إليه. لا شيء يظهر أن الأزمة في طريقها إلى الحل، وعلى العكس فهي تصيف كل يوم عناصر جديدة في توليفة متشابكة تجعل البلاد أقرب إلى الدولة الفاشلة.

القديمة التي دخلت مائدة "الحرب" فيما سيركز الجميع على وجوه جديدة لإحلالها إلى اللعبة وتوظيفها في صراعات أخرى حسب قيمتها وتاريخها وقدرتها على لعب الأدوار المطلوبة.. إنها لعبة إنتاج أمراء الحرب.. كل الشعارات التي رفعتها ثورة 2011 ما زالت معلقة بسبب غياب الإرادة السياسية التي تقدر على وضع البرامج اللازمة وتمريضها للبرلمان للمصادقة عليها.. البطالة اتسعت دائرتها وارتفعت نسبها، والفئات الفقيرة باتت عاجزة عن توفير لقمة العيش في ظل ارتفاع ناري للأسعار وغياب جهة مدافعة عنها.. لكن الأكثر خطراً هو استنزاف الدولة من خلال الفساد الذي اتسعت دائرته وتنوعت طرقه وأشكاله، ومن خلال الزيادات غير المحسوبة في الرواتب والعلاوات، والتي تتم في سياق الترضيات السياسية وشراء السلم الاجتماعي، وهو وضع يمهّد

من حولها وجوها جديدة وشخصيات أخرى "نظيفة" و"نزيفة"، وتقوم هي على تحويل القديم الجديد إلى نسخة منها وتعيد على العادات القديمة القائمة على الانتهازية وصراع المكاسب الشخصية ورهن الحلول لمصالحه المباشرة، وهو ما يحصل حالياً مع المشيشي والرئيس سعيد، فكلاهما جديد، وبلا تاريخ سياسي أو حزبي، ويظهران رغبة في التغيير، ولكن ضمن تحالفات تجعلهما واجهة للمعركة الحامية التي ينتظر أن تعيشها البلاد.. وفيما تتمترس "أحزاب الرئيس" خلف سعيد وتدفعه لمواجهة من قشلت على هزمهم بصناديق الاقتراع وبالتحالفات التكتيكية واللعب تحت الطاولة، فإن الآخرين يلعبون نفس اللعبة مع المشيشي، حيث يضمون لديه الإحساس بالملظومية ويحولونه إلى واجهة صراع مع رئيس الجمهورية. ومع اقتراب انتخابات 2024 سجد أن سعيد والمشيشي قد باتا من الوجوه

وهذا يعني ببساطة أن جزءاً ممن يقفون وراء الأزمة لن يكونوا موجودين في الحوار (ائتلاف الكرامة، وقلب تونس، وربما حركة النهضة)، وسيشارك فقط المحسوبون على الرئيس أو ما يعرف بأحزاب الرئيس من جهته، يقول المشيشي إنه لن يستقبل لتحقيق شرط رئيس الجمهورية في فتح باب الحوار.. وهذا يعني ببساطة أن لا حوار في الأفق. وعلى العكس يجد رئيس الحكومة بمنطق الطائفة، والفرقة الناجية، التي تستعين بكل الأوراق الداخلية والخارجية من أجل فرض نفسها الطرف الأقوى الذي يجب على الجميع طاعته والرضوخ لإملاءاته وحساباته الداخلية والخارجية.

صارت تونس على مسافة صغيرة من صورة لبنان منتصف السبعينات والثمانينات قبل أن تتم شرعنة الحرب الأهلية وطوائفها وأدواتها وتحولها إلى اتفاق سياسي برعاية عربية. تقول مختلف المؤشرات إن التونسيين لم يتعلموا شيئاً من تجربة لبنان، وأن البلاد تعيد إنتاج أهم ملامح وعناصر الانهيار اللبناني، بدءاً من طبقة سياسية تفكر بمنطق الطائفة، والفرقة الناجية، التي تستعين بكل الأوراق الداخلية والخارجية من أجل فرض نفسها الطرف الأقوى الذي يجب على الجميع طاعته والرضوخ لإملاءاته وحساباته الداخلية والخارجية.

## مع اقتراب انتخابات 2024 سجد أن قيس سعيد والمشيشي باتا من الوجوه القديمة التي دخلت مائدة «الحرب» فيما يركز الجميع على وجوه جديدة لتوظيفها في صراعات أخرى ولعب الأدوار المطلوبة

ويتحمل المسؤولية الآن الرؤساء الثلاثة (رئيس الجمهورية قيس سعيد، ورئيس البرلمان راشد الغنوشي، ورئيس الحكومة هشام المشيشي)، فإذا لم يتوصلوا إلى اتفاق عاجل يتنازل فيه الجميع عن منطق المغالبة وتسجيل النقاط، فالحل سفسير إلى أزمة مفتوحة قد تعجز معها الوساطات ودعوات الحوار الوطني. في آخر كلام له، قال الرئيس سعيد إنه مع الحوار، ولكن أي حوار؟ فقد اشترط "ألا يكون (هذا الحوار) على غرار الحوارات السابقة، وعلى ألا يشارك فيه إلا من كان مؤمناً بحقيقة باستحقاقات الشعب التونسي الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن مطالبه السياسية".

مختار الدبابي  
كاتب وصحافي تونسي

يختفي تماماً صوت العقل في الصراع السياسي التونسي، ويحضر في مقابله التحشيد الحزبي والمناطقي والديني والعلماني، وكاننا على أبواب "جهاد" قديم في القرون الوسطى، أو استعادة لمناخ الحرب الأهلية في لبنان وصرخات إبطال عادة السمان في "بيروت 75" أو "كوابيس بيروت". مساء الإثنين كانت البلاد أمام صورة مصغرة من حرب أهلية، أو ربما هي بروفة لما ستكون عليه في قادم السنوات في ظل رغبة "الرؤوس الثلاثة" والأحزاب والمنظمات المختلفة على الانتصار في معارك لي الذراع بالقوة وإذلال الخصوم دون أي اعتبار لأمن البلاد واستقرارها.. تجمع العشرات من أنصار الحزب الحر الدستوري برئاسة النائية في البرلمان عبير موسى، أمام مقر الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين متمسكين بغلقه بالقوة بعد وقوف القضاء في منتصف الطريق، فهو لم يقرر غلقه ولا سحب رخصته، كما لم يجز له، في قرار واضح، بأن يستمر.

وفي ظل الهرج والمرج والشعارات الحامية التحقت مجموعات من جماعة "ائتلاف الكرامة" (الإسلامي الشعبي) تضم بعض نوابه في البرلمان وعدداً من أنصاره، وقالوا إنهم جاؤوا استجابة لنداءات استغاثة من "محتجزين" داخل مقر المنظمة المثيرة للجدل إقليمياً، وبدأت مواجهة محدودة بالشعارات والتدافع لولا أن تدخلت قوات الشرطة في آخر المساء لتطبيق "حظر الجولان". ويمكن أن تتكرر المواجهة في أي لحظة، وقد تخرج من حدود مكان الاعتصام إلى الشوارع القريبة، وقد يخرج هامش العنف من العنف اللفظي والتدافع إلى العصي والحجارة، وبلجا المغلوب إلى السلاح والميليشيات.. هي فقط شرارة أولى خاصة أن الجميع يصب الزيت على النار، من سياسيين إلى فضائيات محلية وخليجية بات شغلها الأول تونس..

## الانتخابات الفلسطينية.. كوابيس متناسلة

**العرب**  
أول صحيفة عربية صدرت في لندن  
1977 أسسها  
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة  
رئيس التحرير المسؤول  
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام  
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير  
مختار الدبابي  
كرم نعمة  
منى المحروقي

مدير النشر  
علي قاسم

المدير الفني  
سعيدة يعقوبي

تصدر عن  
Al-Arab Publishing House  
المكتب الرئيسي (لندن)  
The Quadrant  
177 - 179 Hammersmith Road  
London, W6 8BS, UK  
Tel: (+44) 20 7602 3999  
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان  
Advertising Department  
Tel: +44 20 8742 9262  
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk  
editor@alarab.co.uk

سياسي، بل إنه، كنتظن قاصر، يقلل من قيمة حركة فتح وحجمها، طالما الافتراض أن هذه الحركة ذات خلفية وطنية علمانية عميقة، فلو كان ترك القيادة الحزبية والابتعاد عنها يدمر الحركات السياسية، لما كان الطيف العمالي الصهيوني في إسرائيل قد شهد تنازل القوائم في العام 1944 على أرضية خلافات في وجهات النظر. فالعكس هو الذي حدث، إذ كانت اختلافات تلك السنة قد أعطت دفعة قوية لمشروع الدولة التي أعلنت بعد أربع سنوات في العام 1948. بل إن مؤسس الدولة، ديفيد بن غوريون، عندما تتكل مع الشباب قبل انتخابات الكنيست السادسة في العام 1965 وخرج من حزب "الماباي" (الاتحاد العام لعمال إسرائيل) وشكل حزب أو كتلة رافي، مع تلامذته (شعرون بيريز وإسحق رابين وموشي دابان، ضد ليفي إيشكول وغولدا ماير وبنحاس سابير) لم يكن، كمؤسس للدولة، يهدم الحركة العمالية الصهيونية حاملة مشروع إسرائيل. فما جرى بعدئذ، عندما سويت الاختلافات، أن عاد بن غوريون إلى "ماباي" وأسهم في إعادة إطلاق "ماباي" في العام 1968 باسم حزب "العمل" الذي أعلن عن نفسه باسم "التكتل - همعراخ".

ليس في التجارب السياسية للأحزاب، ولا في الطبائع المعروفة للعمل الحزبي، ما يجيز مثل هذا التطير من الاجتهادات، وتعليق الاعتبار الحزبي فوق الحق الدستوري للكادر. ومن ناقل القول إن القدوة كان حريصاً على طمأننة عباس بأنه بعد ما يكون عن التناغم مع بحلان كابوس عباس، وهذه حقيقة، لكن الرجل اضطر إلى الاستزادة، وذهب إلى حد هجاء تيار الإصلاح عن غير وجه حق. لكن عباس ظل مذموراً من اجتهاد القدوة، مستشعراً ضعف فريقه ويؤس تجربته وجريرة أفاعيله، فبات يحسب كل صيحة عليه. كان الأوجب بالنسبة إليه، أن يراجع نفسه، بعد أن فعل ما فعل في حركة فتح، وفي النظام الفلسطيني، حتى بات هذا النظام بلا مؤسسات وبلا نصاب على أي صعيد!

فالحقاي العريض، المتنامي في الشارع الفلسطيني، قد عرض على عباس أن يبادر إلى توحيد الحركة، لكي تخوض فتح الانتخابات كتلة واحدة معززة بواجبات شبابية تنتم بالحوية. وكان ذلك أحد أهم الاختبارات الكاشفة لدى حرص عباس على وحدة حركة فتح، علماً بأن منتسبي تيار الإصلاح، من المراتب القيادية، لم ينشقوا عن حركة فتح، وإنما شقوا عنها عنوة، ونجحوا في التحدي والاستعصاء على الإقصاء، وأثبتوا قدرتهم على العمل بقوة في الشارع، حاملين اسم فتح ورمزياتها، ليصبح المارثق من نصيب الذي حاول الشق، من وراء ظهر النظام الداخلي والعقائري، ومن خلفية كيدية تتعلق حصراً بعدم قدرة عباس على استيعاب محمد بحلان بصوته النقدي ورفضه العنيد، للتفرد واستغلال النفوذ.

أما القدوة، الذي كان له خلال الأسبوعين الماضيين التصيب الأوفر من الضغوط التي يمارسها عباس على حركة فتح، حتى وصلت هذه الضغوط إلى درجة التهديد بالفصل والقتل، فقد واجه الرجل حملة شعواء، إذ أطلق فريق تنظيرات تقول إن أي قائمة فتحواية موازية ستمدم الحركة أو تتسبب في إسقاطها في الانتخابات. ومثل هذا التنظير لا يقوم على أساس حساسي عددي ولا على اعتبار

أن الرجل كان عازفاً تماماً عن الاعتماد على أعضاء من "مركزية" حركة فتح، ما خلا تكتلات محدودة في السياسة الداخلية لضمان طوعية قواعد الحركة له. أما التكتلات السياسية والاتصالات مع الإسرائيليين ومع دول الإقليم فقد انحصرت في العنصر الأمني، من خارج "المركزية" وفي الإصفاء من جلساته وحاشيته من خارج حركة فتح، كمحمود الهباش وزيد أبو عمرو وأحمد مجدلاوي. ولا يمكن لأحد أن يغالط هذه الحقيقة التي اتخذ منها ناصر القدوة وغيره سبباً للاقتناع بأن القائمة لن تكون مليئة لمطالبات قواعد حركة فتح، وبالتالي فإنه وسواء مضطرون إلى تشكيل قوائم أكثر تعبيراً عن واقع الحركة وتوجهات الكادر.

وحبال هكذا معطيات، لن يكون هناك معنى للنداءات العاطفية التي تؤكد على وجوب الائتلاف حول قائمة عباس التي يسميها قائمة فتح، لأن مجرد محاولات تشكيل قائمة مع حماس يحدض صديقة هذه النداءات العاطفية، على اعتبار أن تقديس القائمة الفتاوية لا يستوي مع عرض فتح كلها على حماس، لتحقيق اندماج انتخابي معها. ذلك ناهيك عن كون التيار الإصلاح

تشكيل قائمة موحدة بين فتح وحماس، سيكون الهدف هو التكتل في مواجهة طموحات القوى الاجتماعية الفلسطينية إلى التغيير، واختطاف الاستحقاق الانتخابي، لصالح سلطين حافظتا بعناد على الانقسام وقالت كل منهما في حق الأخرى ما لم يقله مالك في الخمر. فحوض الحركتين الانتخابيتين في قائمة واحدة ليس له معنى سوى أن الطرفين يتعاونان لإعادة إنتاج أو استنساخ وضعية الانقسام في العمق، وأن الحركتين توافقتا على خيار الضرورة لكي تحافظ كل منهما على ما في يدها من السلطة.

الآن، ابتعدت احتمالات تشكيل هذه القائمة المبتغاة، فاستشعر عباس خطر خوض الانتخابات بقائمة التي لم يُعرف شكلها ولا خياراته التي الكادر الفتاوي الذي تجاوب مع إعلان قياديين فتاويين عن تشكيل قوائم منفصلة (ناصر القدوة، ونبيل عمرو، وتيار الإصلاح الديمقراطي في فتح) افتراض ولا يزال يفترض أن قائمة عباس لن تكون ذات قوة تمثيلية للحركة وللطيف السياسي الوطني. ولا يلام هذا الكادر على افتراضاته، لأن تجربة السنوات العشر الماضية أثبتت



عبدلي صادق  
كاتب وساسي فلسطيني

بينما القاهرة تلج على رئاسة السلطة الفلسطينية بان تعود إليها مع وفود الفصائل للنظر في المسائل الإجرائية المتعلقة بالانتخابات العامة المقررة يوم 22 مايو المقبل، جاءت مفردات الاستجابة من الجانب الرسمي الفلسطيني ذات منحى يعكس وضعية الحيرة العميقة، بالقول إن مباحثات القاهرة، التي يؤمل أن تنتهت يوم 17 من هذا الشهر، ستركز على إمكانية تشكيل قائمة موحدة لفصائل منظمة التحرير الفلسطينية، إن تعذر عمل قائمة مشتركة مع حركة حماس. بمعنى ذلك أن فريق الرئيس محمود عباس مازال يراوح في المربع الأول، ولا يعرف حتى الآن مع من سيتحالف. ذلك على الرغم من أن الانتخابات الداخلية في حماس، التي تارححت نتائجها حتى مساء الثلاثاء بين فوز نزار عوض الله بمرکز قائد الحركة في غزة، والقائد حتى الساعة يحيى السنوار، أظهرت في خطها العام ميلاً إلى التمدد الذي سيضعف احتمالات موافقة حماس على تشكيل قائمة موحدة مع عباس. وبناء على ذلك، تحول رئيس السلطة إلى خيار التحالف مع الفصائل، لكنه في الوقت الذي يريد فيه لحرية فتح أن تسانده بكل توجهاتها وكادرها، لا يزال يعمل على الائتلاف على غير هذه الحركة، لكي يعزز فرص بقاء حلقة الضيقة وبقاء دورها.

وعبنا حاول الكثيرون إقناع الرجل بأن تعدد القوائم من الطيف الوطني لن يُضعف فتح، بل العكس هو الصحيح، لأن القوائم الأخرى، ذات المنحى الوطني، ستلائمه أكثر من ملاءمة حماس له، لاسيما وأن الشراكة مع حماس ستفيده وستخلق أسباباً للتصعق في داخله، فضلاً عن كونها ستكشف المقاصد السلطوية أمام المجتمع الفلسطيني، وتصيبه بخيبة أمل، كونه يتطلع إلى انتخابات تنسم بمناسفة حقيقية بين القوائم والمنهجيات. ففي حال